



سلطة النقد الفلسطينية

تطورات المالية العامة والدين الحكومي

الربع الرابع 2020



دائرة الأبحاث والسياسة النقدية
آذار 2021

© آذار، 2021.

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة
كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، 2021، تطورات المالية العامة
والدين الحكومي، الربع الرابع 2020.

جميع المراسلات توجه إلى:

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، محافظة رام الله والبيرة - فلسطين.

هاتف: 2-2415250 (+ 970)

فاكس: 2-2415310 (+ 970)

بريد إلكتروني: info@pma.ps

صفحة إلكترونية: www.pma.ps

المحتويات

1.....	المقدمة
2.....	1. الإيرادات العامة والمنح
2.....	إيرادات الجباية المحلية
3.....	إيرادات المقاصة
4.....	المنح والمساعدات الخارجية
4.....	2. النفقات العامة
5.....	الأجور والرواتب
6.....	نفقات غير الأجور
7.....	صافي الإقراض
8.....	الإنفاق التطويري
8.....	3. خلاصة الوضع المالي
8.....	4. المتأخرات
9.....	5. الدين العام الحكومي
10.....	الائتمان الممنوح للحكومة
11.....	الدين الحكومي الخارجي
12.....	6. مؤشرات الدين العام الحكومي
12.....	الدين العام الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
12.....	الدين العام الحكومي نسبة للإيرادات الحكومية
13.....	الدين الحكومي المحلي نسبة لصافي حقوق ملكية المصارف
13.....	الدين الحكومي الخارجي نسبة إلى الصادرات
14.....	الملاحق
14.....	جدول 1: الإيرادات الحكومية وفق الأساس النقدي والالتزام (مليون شيكل)
15.....	جدول 2: النفقات الحكومية وفق الأساس النقدي والالتزام (مليون شيكل)
16.....	جدول 3: خلاصة الوضع المالي للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)
16.....	جدول 4: المتأخرات على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)
16.....	جدول 5: الفوائد المدفوعة والمستحقة على الدين العام الحكومي (مليون شيكل)
17.....	جدول 6: الدين العام الحكومي (مليون دولار)

الملخص

شهد الربع الرابع من العام 2020 انفراجة في مالية الحكومة نتيجة عودة تدفق أموال المقاصة بعد توقفها لأكثر من ستة شهور. وفي المقابل استمرت تداعيات الأزمة الصحية (كوفيد_19) على الاقتصاد الفلسطيني خلال هذا الربع، لكن مع عودة تدريجية للحياة وتخفيف الإجراءات الحكومية الخاصة بمواجهة هذا الفيروس، وهو ما ساهم في العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي، وأدى إلى ارتفاع إيرادات الجباية المحلية، وبالتالي تمكنت الحكومة خلال هذا الربع من دفع كافة متأخرات رواتب الموظفين المترتبة عليها خلال العام 2020.

وقد تمثلت أهم التطورات في مالية الحكومة خلال الربع الرابع 2020 بما يلي:

- ارتفاع إيرادات الجباية المحلية بنحو 13.3% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ نحو 1.2 مليار شيكل.
- عودة تدفق أموال المقاصة، حيث تم استلام ما يقارب 4.7 مليار شيكل خلال هذا الربع.
- استمرار تراجع المنح والمساعدات الخارجية، والتي انخفضت بشكل ملحوظ (نحو 29% مقارنة بالربع المناظر) لتبلغ حوالي 289.5 مليون شيكل.
- ارتفاع الإنفاق العام الفعلي (الأساس النقدي) بنحو 33% مقارنة بالربع المناظر، ليلعب حوالي 6.7 مليار شيكل، مشكلاً نحو 106.5% من حجم الإنفاق المستحق.
- حقق الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات (الأساس النقدي) عجزاً بنحو 0.6 مليار شيكل، مقارنة بعجز بلغ 2.8 مليار شيكل على أساس الالتزام.
- ارتفاع الدين العام الحكومي (مقوماً بالدولار) بشكل ملحوظ، حوالي 30.6% مقارنة بالربع المناظر، ليلعب ما يقارب 3.6 مليار دولار، وليشكل حوالي 23.5% من الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع المتأخرات المتراكمة على الحكومة بنحو 14.5% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ ما يقارب 16.6 مليار شيكل (أو ما يعادل 4.5 مليار دولار).
- تراجع مؤشرات الدين العام الحكومي بشكل ملحوظ خلال الربع الحالي، مقارنة بالفترات السابقة.

المقدمة

الربع 2020 تراجع المنح والمساعدات الخارجية بنحو 27.4% و28.9% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب.

وعلى الجانب الآخر، ارتفع الإنفاق العام الفعلي (الأساس النقدي) بأكثر من الضعف خلال هذا الربع مقارنة بالربع السابق، فيما ارتفع بنحو 33.1% مقارنة بالربع المناظر. فقد قامت الحكومة خلال هذا الربع بسداد كافة متأخرات الأجور والرواتب التي ترتبت عليها خلال الفترات السابقة من العام 2020، بالإضافة إلى دفع جزء من متأخرات القطاع الخاص، وقيامها بدفع رواتب وأجور الشهداء والأسرى للشهور الثلاثة القادمة مسبقاً، وهو ما أدى إلى ارتفاع حجم النفقات التحويلية بشكل ملحوظ خلال هذا الربع. وبالرغم من الزيادة الملحوظة في حجم الإنفاق العام، إلا أن العجز في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات (الأساس النقدي) قد انخفض بشكل ملحوظ ليبلغ حوالي 0.6 مليار شيكل خلال هذا الربع، مقارنة بعجز بلغ نحو 1.3 مليار شيكل خلال الربع السابق، وحوالي 0.8 مليار شيكل خلال الربع المناظر من العام السابق.

وقد بلغت نسبة الإنفاق العام الفعلي حتى نهاية الربع الرابع 2020 نحو 79.6% من المبلغ المستحق على الحكومة خلال نفس الفترة. علماً بأن هذه النسبة بلغت حوالي 92.5% للإنفاق على بند الأجور والرواتب، ونحو 69.1% للإنفاق على بند غير الأجور، فيما بلغت نحو 60.1% للإنفاق التطويري. وهو ما يشير إلى عدم قدرة الحكومة على الوفاء

تأثر أداء الاقتصاد الفلسطيني، خلال الأرباع الأولى من العام 2020، بشكل سلبي بمجموعة من التحديات والمعوقات التي تمثلت بشكل أساسي في الأزمة الصحية (كوفيد - 19)، وأزمة توقف تحويل إيرادات المقاصة خلال الفترة أيار حتى تشرين الثاني. في المقابل شهد الربع الرابع 2020 تخفيف الإجراءات الحكومية لمواجهة الأزمة الصحية، بالإضافة إلى عودة تدفق إيرادات المقاصة. وبالرغم من هذه الانفراجة، إلا أنه من المتوقع، بحسب تقديرات سلطة النقد، أن يتراجع أداء الاقتصاد المحلي بنحو 8.7% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. وقد ترافقت العودة التدريجية للأداء الاقتصادي بتراجع معدلات البطالة خلال الربع الرابع 2020، لتبلغ حوالي 23.4% من القوى العاملة مقارنة بنحو 28.5% خلال الربع السابق، بحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني¹.

وقد شهد الربع الرابع 2020، انتظام تحويل أموال المقاصة، وهو ما ساهم في تعزيز قدرة الحكومة على دفع كامل فاتورة الأجور والرواتب خلال هذا الربع، كما تمكنت الحكومة من دفع كافة متأخرات رواتب الموظفين التي ترتبت عليها بسبب وقف المقاصة خلال الفترات السابقة من العام 2020. علماً أن الأزمة الصحية وتداعياتها لا تزال تلقي بظلالها على الاقتصاد الفلسطيني. وقد أدى استلام أموال المقاصة خلال هذا الربع، إلى زيادة الإيرادات العامة بنحو خمسة أضعاف ما كانت عليه في الربع السابق، كما ارتفعت بنسبة 45.3% مقارنة بالربع المناظر. وعلى العكس من ذلك، شهد الربع

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ملخص خاص بأحدث التطورات الفلسطينية إحصائياً، شباط 2021.

تجدر الإشارة أن صافي الإيرادات العامة والمنح غطت خلال هذا الربع ما يقارب 97.6% من النفقات العامة المستحقة (أساس الالتزام)، فيما غطت نحو 91.7% من النفقات العامة على الأساس النقدي، خلال نفس الفترة.

أما على المستوى السنوي، فقد استقر صافي الإيرادات العامة والمنح، خلال العام 2020 تقريباً عند مستوى العام 2019، مع ارتفاع بنسبة بسيطة بنحو 0.8%، ليلبغ حوالي 13.6 مليار شيكل.

شكل 2: مساهمة كل من بنود الإيرادات العامة والمنح (نسبة مئوية)



إيرادات الجباية المحلية

ارتفعت إيرادات الجباية المحلية خلال الربع الرابع من العام 2020 بنسبة 15.3%، و 13.3%، مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب، لتبلغ حوالي 1.2 مليار شيكل. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة للعودة التدريجية للحياة وتخفيف الإجراءات الحكومية الخاصة بمواجهة فيروس كورونا، وهو ما ساهم في

بكامل الالتزامات المترتبة عليها خلال العام 2020، وتقاوم صعوبة الوضع المالي لها وتراكم المتأخرات².

الشكل 1: الإنفاق الفعلي نسبة للمستحق خلال 2020 مقارنة بالعام 2019



1. الإيرادات العامة والمنح

ارتفعت الإيرادات العامة والمنح المتحصلة خلال الربع الرابع 2020 لتبلغ 6.2 مليار شيكل، مقارنة بحوالي 1.4 مليار شيكل خلال الربع السابق، وحوالي 4.5 مليار شيكل خلال الربع المناظر³. وجاء هذا الارتفاع الملحوظ نتيجة إعادة تحويل أموال المقاصة، التي توقفت خلال الفترة أيار - تشرين ثاني من العام 2020، بسبب الأزمة السياسية وخطوة الضم الإسرائيلية وتفعيل قانون الأسرى. علماً بأن إيرادات المقاصة شكلت نحو 76.6% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال هذا الربع، وشكلت إيرادات الجباية المحلية نحو 18.7%، أما المنح والمساعدات الخارجية فقد بلغت حصتها حوالي 4.7%.

³ هذا المبلغ لا يشمل الإرجاعات الضريبية البالغة حوالي 51.3 مليون شيكل خلال الربع الرابع 2020.

² الإنفاق على أساس الالتزام هو عبارة عن حجم الإنفاق الذي يتوجب على الحكومة دفعه خلال فترة زمنية معينة، في حين يمثل الإنفاق الفعلي حجم الإنفاق الذي استطاعت الحكومة دفعه فعلياً خلال فترة زمنية ما. أما الإنفاق المستهدف فهو عبارة عن الإنفاق المخطط له وفق موازنة الحكومة.

كذلك أيضاً شهد هذا الربع، ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الإيرادات غير الضريبية، وبنحو 23.3%، و60.2%، مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب، لتبلغ حوالي 454.9 مليون شيكل، وذلك نتيجة لزيادة عوائد الاستثمار ورسوم الترخيص بشكل أساسي.

أما على مستوى العام 2020، فقد تراجعت إيرادات الجباية المحلية بنحو 4.7% مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى ما يقارب 4.1 مليار شيكل، حيث تراجعت الإيرادات الضريبية بنسبة 7.7%، لتبلغ حوالي 2.5 مليار شيكل، فيما استقرت الإيرادات غير الضريبية تقريباً عند مستوى العام السابق (انخفاض طفيف بنحو 0.1%)، لتبلغ حوالي 1.3 مليار شيكل، كذلك استقرت التحصيلات المخصصة عند حوالي 0.3 مليار شيكل.

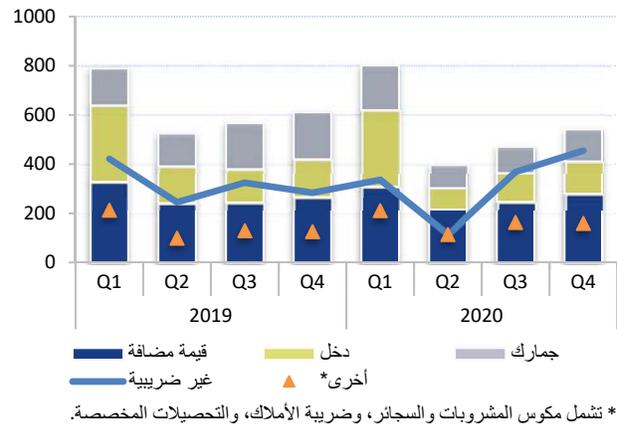
إيرادات المقاصة

شهد الربع الرابع 2020 عودة تدفق إيرادات المقاصة، بعد توقفها خلال الفترة (أيار - تشرين الثاني) من العام نفسه للأسباب المذكورة أعلاه. فقد تم خلال هذا الربع، تحديداً خلال شهر كانون أول، استلام حوالي 4.7 مليار شيكل، علماً بأنه لم يتم استلام أية مبالغ من أموال المقاصة خلال الربع السابق.

تجدر الإشارة أن إيرادات المقاصة تشكل ما يقارب ثلثي الإيرادات العامة الفلسطينية. وتغطي أكثر من 50% من النفقات الجارية الفعلية، كما أنها تغطي

العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي وبالتالي ارتفاع المتحصلات الضريبية (الدخل، والقيمة المضافة، والرسوم...). وقد ساهمت إيرادات الجباية المحلية في تغطية نحو 18% من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض (الفعلي) خلال هذا الربع. علماً أن الإيرادات الضريبية شكلت ما يقارب 54.4% منها، فيما شكلت الإيرادات غير الضريبية نحو 39.4%، والتحصيلات المخصصة بنحو 6.2%.

شكل 3: مكونات إيرادات الجباية المحلية (مليون شيكل)

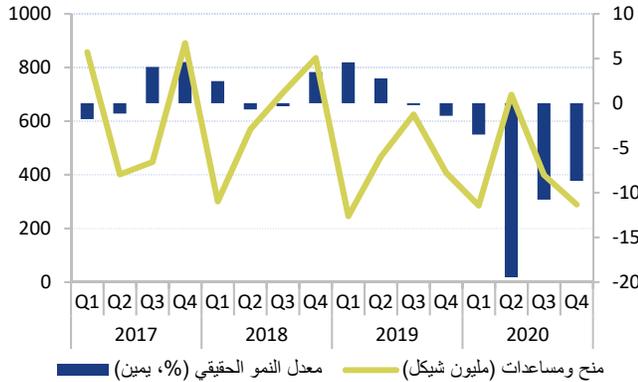


وقد بلغت الإيرادات الضريبية، ما يقارب 629.3 مليون شيكل خلال الربع الرابع 2020، مرتفعةً بنحو 12.5%، مقارنة بالربع السابق، إلا أنها جاءت منخفضة بنسبة 7.4% مقارنة بالربع المناظر. وتوزعت الإيرادات الضريبية بين إيرادات ضريبة القيمة المضافة (44.4%)، وضريبة الدخل (20.9%)، وإيرادات الجمارك (20.8%)، ومكوس السجائر (13.3%)، فيما ساهمت باقي البنود الأخرى (ضريبة الأملاك، ومكوس المشروبات) بنحو 0.6% من إجمالي هذه الإيرادات.

المنح والمساعدات الخارجية

بالرغم من اتسام المنح والمساعدات الخارجية بالتذبذب، وارتهاؤها بعوامل خارجية، إلا أنها تشكل مصدراً من مصادر التمويل ورافداً أساسياً لدعم موازنة الحكومة. وقد بلغت هذه المنح خلال الربع الرابع 2020 نحو 289.5 مليون شيكل، منخفضة بشكل ملحوظ، وبنسبة 27.4%، و28.9%، مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب. وتوزعت بين منح لدعم الموازنة بحوالي 151.3 مليون شيكل، ومنح لدعم المشاريع التطويرية حوالي 138.2 مليون شيكل. وساهمت هذه المنح والمساعدات في تغطية حوالي 4.5% من النفقات الجارية وصافي الإقراض وفقاً للأساس النقدي.

شكل 5: المنح والمساعدات الخارجية ومعدل النمو الحقيقي⁴



أما على المستوى السنوي، فقد استمرت المنح والمساعدات الخارجية في التراجع، لتتخفف مرة أخرى خلال العام 2020 بنحو 4.2% مقارنة بالعام السابق، وتصل إلى حوالي 1.7 مليار شيكل.

فاتورة الأجور والرواتب الفعلية بشكل كامل بحسب البيانات الصادرة عن وزارة المالية.

شكل 4: إيرادات المقاصة (مليون شيكل)



وتتكون إيرادات المقاصة من ثلاثة بنود رئيسية: إيرادات الجمارك (شكالت ما يقارب 48.5%) وإيرادات ضريبة المحروقات (حوالي 29.2%)، وإيرادات ضريبة القيمة المضافة (نحو 21.4%). وتظهر الأهمية الكبيرة لإيرادات المقاصة وأثرها على بنود الموازنة العامة من خلال كونها صمام الأمان لتغطية النفقات الحكومية، حيث تساهم في تغطية الجزء الأكبر من الإنفاق العام الفعلي (تحديداً الأجور والرواتب). وبذلك فإن توقفها يعني عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها، مما يدفعها للاستدانة من الجهاز المصرفي و/أو يؤدي إلى تراكم المتأخرات.

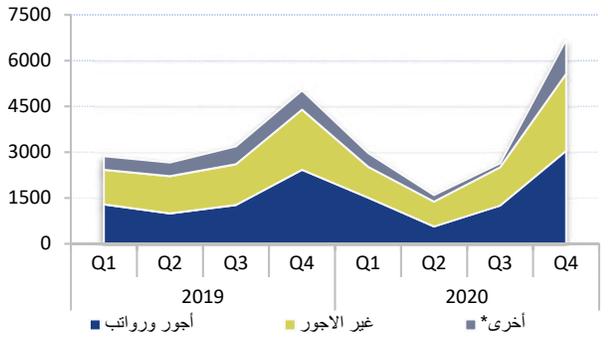
وخلال العام 2020 ارتفعت إيرادات المقاصة بنحو 2.2%، مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 8 مليار شيكل، وذلك بالرغم من انقطاعها لستة شهور تقريباً. الجدير ذكره أن إيرادات المقاصة قد شهدت خلال العامين 2019، و2020، عدم انتظام في تحويلها وتراكمها لدى الجانب الإسرائيلي.

⁴ بيانات الناتج المحلي للربع الرابع، هي تقديرات فريق البحث في سلطة النقد.

2. النفقات العامة

واستقرت النفقات العامة الفعلية خلال العام 2020 تقريباً عند نفس مستوى العام السابق (ارتفاع بسيط بنحو 1%)، لتبلغ حوالي 13.9 مليار شيكل، مُشكِّلةً نحو 79.6% من النفقات المستحقة على أساس الإلتزام.

شكل 6: مكونات الإنفاق العام الفعلي (مليون شيكل)



* أخرى تشمل النفقات التطويرية وصافي الإقراض والمدفوعات المخصصة.

الأجور والرواتب

استطاعت الحكومة خلال الربع الرابع من العام 2020 دفع مستحقات ومتأخرات رواتب وأجور موظفي القطاع العام التي ترتبت عليها خلال الأشهر السابقة من نفس العام، بعد أن تم استلام أموال المقاصة مع نهاية هذا الربع. ونتيجة لذلك فقد تضاعفت فاتورة الأجور والرواتب خلال هذا الربع مقارنة بالربع السابق، كما ارتفعت بنحو 25.5% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 3 مليار شيكل. وقد شكلت فاتورة الأجور والرواتب الفعلية (المدفوعة) خلال هذا الربع نحو 165.9% من المبلغ المستحق،

تضاعف الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الرابع من العام 2020 أكثر من مرة مقارنة بالربع السابق، كما ارتفع، بشكل ملحوظ بنحو 33.1% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، ليبلغ حوالي 6.7 مليار شيكل. وكذلك الحال على أساس الإلتزام فقد ارتفعت النفقات العامة، بنسبة 52.9%، و27.6% خلال نفس فترة المقارنة، لتبلغ حوالي 6.3 مليار شيكل. وبذلك شكّل الإنفاق الفعلي نحو 106.5% من حجم الإنفاق المستحق خلال هذا الربع، مقارنة مع 64.2% و102% خلال الربع السابق والمناظر، على الترتيب. ويعزى الارتفاع الملحوظ في النفقات العامة إلى دفع متأخرات مستحقة، خاصة متأخرات رواتب وأجور الموظفين، بالإضافة إلى تطبيق بعض العلاوات وعلاوة غلاء المعيشة، وتوظيف طواقم طبية وتعليمية جديدة لمواجهة الأزمة الصحية ومحاولة الحكومة السيطرة عليها. كما قامت الحكومة خلال هذا الربع بدفع مستحقات الأسرى والشهداء للشهور الثلاث القادمة مسبقاً.

ويتصف معظم الإنفاق العام الفعلي بكونه إنفاقاً استهلاكياً بشكل عام، حيث شكلت النفقات الجارية وصافي الإقراض خلال هذا الربع ما يقارب 96.3% من إجمالي الإنفاق العام، أما الإنفاق التطويري أو الاستثماري فلم تتجاوز حصته 3.7% خلال هذا الربع.

قامت الحكومة بتعيين طواقم طبية جديدة وذلك لمواجهة الأزمة الصحية وتقشي وباء كورونا.

نفقات غير الأجور

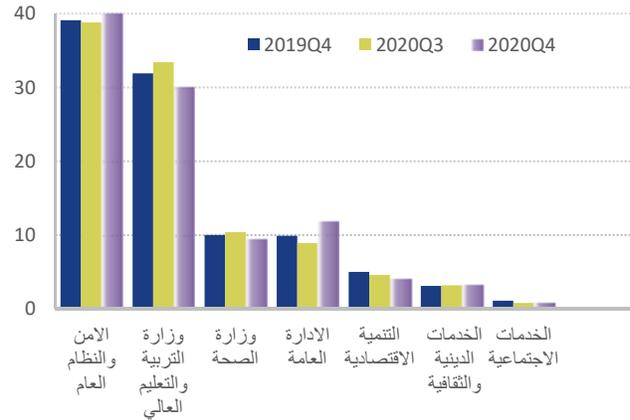
كذلك أيضاً، شهد الربع الرابع 2020 تضاعف نفقات غير الأجور الفعلية مقارنة بالربع السابق، وارتفاعها بنحو 27.9% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 2.5 مليار شيكل. فيما ارتفع حجم هذا البند على أساس الإلتزام بنسبة 53.1%، و29.5% مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب، ليلعب حوالي 3.2 مليار شيكل. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة الزيادة الملحوظة في النفقات التحويلية، حيث قامت الحكومة خلال هذا الربع بدفع رواتب وأجور الشهداء والأسرى للشهور الثلاثة القادمة مسبقاً، وذلك بعد انتهاء المهلة المحددة من الجانب الإسرائيلي للمصارف فيما يخص التهديد بفرض عقوبات في حال تم تحويل هذه المستحقات عبر المصارف.

وبذلك شكّل الإنفاق الفعلي على بند غير الأجور نحو 79.1% من المبلغ المستحق (أساس الإلتزام) مقارنة بـ 60.4% خلال الربع السابق، و80.1% خلال الربع المناظر. الجدير ذكره أن النفقات التحويلية (الإعانات والمساعدات والنفقات الطارئة وأشباه الرواتب ...) والإنفاق على استخدام السلع والخدمات تشكل الجزء الأكبر والأهم من نفقات غير الأجور

مقارنة مع 72.1%، و139.8% خلال الربع السابق والمناظر، على الترتيب⁵.

وتوزعت فاتورة الأجور والرواتب بحسب مراكز المسؤولية بين أربعة بنود رئيسية، هي حسب الأهمية النسبية: الأمن والنظام العام (بنسبة 40.5%)، ثم وزارة التربية والتعليم (بنسبة 30.1%)، والخدمات العامة والإدارة العامة (نحو 11.8%)، ووزارة الصحة (9.5%)، وأخيراً القطاعات الأخرى (8.1%)⁶.

شكل 7: الأجور والرواتب بحسب مراكز المسؤولية (نسبة مئوية)



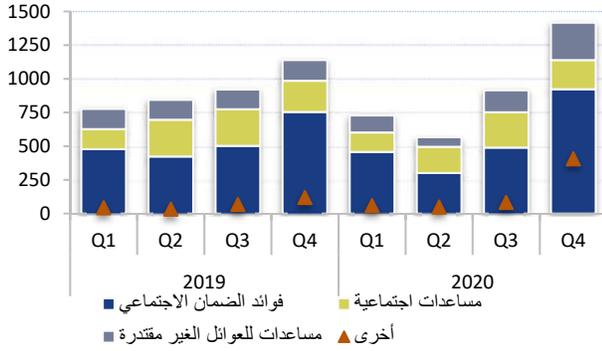
وقد ارتفعت نفقات الأجور والرواتب بنحو 6.6% خلال العام 2020، مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 6.4 مليار شيكل، وشكلت ما نسبته 92.5%، من الأجور والرواتب المستحقة خلال نفس العام. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لقيام الحكومة بتعيين طواقم تعليمية جديدة، بدفع غلاء معيشة للموظفين العموميين، بالإضافة إلى عودة بعض الموظفين لوظائفهم بناء على تسويات الحكومة لأوضاعهم. كما

⁵ الجدير ذكره أن الانخفاض في نسبة الأجور والرواتب المدفوعة فعلياً من إجمالي المبالغ المستحقة ينطوي عليه تراكم في حجم المتأخرات المترتبة على

⁶ التوزيعات هي بحسب أساس الإلتزام.

بنحو 277.9 مليون شيكل، والمساعدات الاجتماعية نحو 216.1 مليون شيكل، وتوزع المتبقي (406.5 مليون شيكل) بين إعانات البطالة والتعويض عن أضرار طارئة وغيرها من التحويلات الأخرى.

شكل 9: مكونات النفقات التحويلية (مليون شيكل)



أما على أساس سنوي، فقد انخفضت نفقات غير الأجر بنحو طفيف 1% خلال العام 2020، مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 5.6 مليار شيكل، وشكلت 69.1% من نفقات غير الأجر المستحقة (أساس الالتزام).

صافي الإقراض

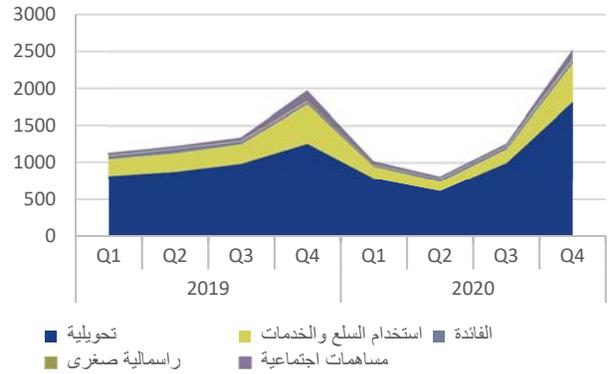
ارتفع بند صافي الإقراض خلال هذا الربع بشكل ملحوظ ليلعب حوالي 802.6 مليون شيكل. ويمثل صافي الإقراض المبالغ التي تقتطعها إسرائيل من إيرادات المقاصة مقابل الخدمات والمنافع التي تقدمها بعض الشركات الإسرائيلية، كشركة الكهرباء القطرية والمياه والخدمات الطبية بشكل أساسي.

وقد ارتفع صافي الإقراض خلال العام 2020 بنسبة 2.5%، مقارنة بالعام 2019، ليلعب حوالي 1.2 مليار شيكل.

(نحو 91.9% منها على أساس الالتزام، ونحو 92.8% على الأساس النقدي).

وقد أظهرت بيانات وزارة المالية ارتفاع النفقات التحويلية (الأساس النقدي) خلال الربع الرابع 2020 بنحو 82.7%، و44.8%، مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب، لتبلغ حوالي 1.8 مليار شيكل، كذلك أيضاً تضاعف الإنفاق على استخدام السلع والخدمات بنحو ثلاث مرات مقارنة بالربع السابق، في حين جاء منخفضاً بنسبة 1.5%، مقارنة بالربع المناظر، ليلعب حوالي 0.5 مليار شيكل، كما بلغت المساهمات الاجتماعية حوالي 117.7 مليون شيكل خلال هذا الربع، كما بلغت مدفوعات الفائدة نحو 45.2 مليون شيكل خلال نفس الفترة، والنفقات الرأسمالية الصغرى ما يقارب 17.8 مليون شيكل.

شكل 8: نفقات غير الأجر الفعلية (مليون شيكل)



وقد شكلت النفقات التحويلية خلال هذا الربع حوالي 72.3% من إجمالي نفقات غير الأجر، وتوزعت هذه النفقات بين ثلاثة بنود رئيسية: فوائد الضمان الاجتماعي (المعاشات المدنية والعسكرية) نحو 922.5 مليون شيكل، ومساعدة العوائل غير المقدرة

الإنفاق التطويري

الكلي بعد المنح والمساعدات، على أساس الالتزام بحوالي 2.8 مليار شيكل، أو ما يعادل نحو 20.9% من الناتج المحلي الاسمي خلال هذا الربع.

ويبين الشكل (10) خلاصة الوضع المالي للحكومة (حجم الإيرادات العامة والمنح مقارنة بحجم النفقات العامة الفعلية)، حيث يُظهر الشكل أن الخلل في إيرادات المقاصة يشوه بنود الموازنة الفلسطينية، ويقاوم من العجز ويزيد الوضع المالي للحكومة صعوبة وتعقيداً. وفي ظل غياب إيرادات المقاصة يتراجع الإنفاق الحكومي وتتراكم المتأخرات ويرتفع الدين الحكومي، وهذا واضح خلال العام الحالي والسابق، خاصة أنه لم يتم استلام أموال المقاصة لفترات زمنية طويلة، ونتيجة لذلك لم تتمكن الحكومة من الوفاء بالتزاماتها، واضطرت للاقتراض من القطاع المصرفي في بعض الأحيان، ومراكمة المتأخرات أحياناً أخرى.

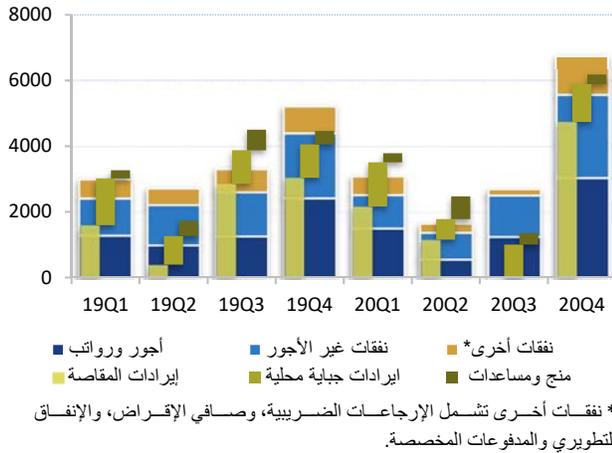
تضاعف الإنفاق التطويري الفعلي خلال الربع الرابع 2020 مقارنة بالربع السابق، فيما ارتفع بنحو 4.5% مقارنة بالربع المناظر، ليلعب حوالي 248.6 مليون شيكل. وقد شكّل الإنفاق التطويري الفعلي خلال هذا الربع نحو 65% من حجم الإنفاق على هذا البند وفق أساس الالتزام. كما بلغت حصة الإنفاق التطويري نحو 3.7% من إجمالي النفقات العامة، مقارنة بنحو 5% خلال الربع السابق، ونحو 4.7% خلال الربع المناظر⁷. وهو ما يشير إلى صعوبة الوضع المالي للحكومة، وعدم قدرتها على رصد الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريع تطويرية تسهم في استدامة وضعها المالي على المدى المتوسط والبعيد.

وعلى أساس سنوي، انخفضت النفقات التطويرية، بنحو 19.6%، لتبلغ حوالي 0.6 مليار شيكل، خلال العام 2020، مشكلة نحو 60.1% من النفقات التطويرية على أساس الالتزام.

3. خلاصة الوضع المالي

نتيجة التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات خلال هذا الربع، انخفض العجز في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات على الأساس النقدي ليلعب حوالي 0.6 مليار شيكل (أو ما نسبته 4.2% من الناتج المحلي الاسمي⁸)، مقارنة بعجز 1.3 مليار شيكل، خلال الربع السابق (أو ما نسبته 9.8% من الناتج المحلي الاسمي)، وعجز بنحو 0.8 مليار شيكل خلال الربع المناظر (4.9% نسبةً للناتج المحلي الاسمي). وفي المقابل أظهرت البيانات عجزاً في الرصيد

شكل 10: الوضع المالي للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)



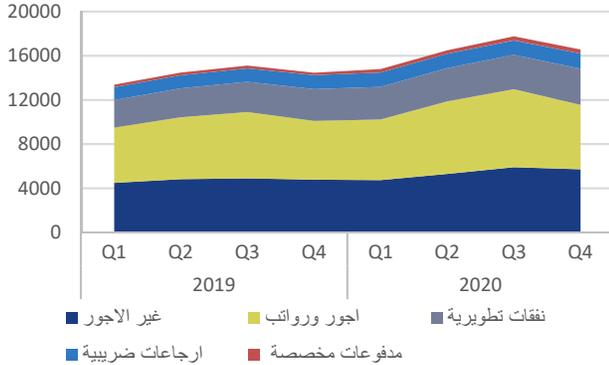
كذلك أيضاً، يوضح الشكل استمرار الخلل الهيكلي في توزيع الإنفاق العام الفعلي، إذ يلاحظ أن معظم هذا الإنفاق تركز في الإنفاق على الأجور والرواتب، والمساعدات الاجتماعية

⁸ بيانات الناتج المحلي للربع الرابع، هي تقديرات فريق البحث في سلطة النقد.

⁷ شكل الإنفاق التطويري نحو 6.1% من إجمالي النفقات العامة على أساس الالتزام خلال هذا الربع، مقارنة بـ 6% خلال الربع السابق، و7.8% خلال الربع المناظر 2019.

السابق، إلا أنها ارتفعت بنسبة 14.5% مقارنة بنهاية الربع المناظر (أساس سنوي).

شكل 11: صافي المتأخرات المتراكمة (مليون شيكل)



5. الدين العام الحكومي

ارتفع الدين العام الحكومي (مقوماً بالدولار) نهاية الربع الرابع 2020 بنحو 5.5%، و30.6%، مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب، ليبلغ حوالي 3.6 مليار دولار (ما يعادل 11.7 مليار شيكل)، مشكلاً نحو 23.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا الربع⁹. وبلغت حصة الدين المحلي الحكومي من إجمالي الدين العام الحكومي خلال هذا الربع 63.7%، مقابل 36.3% للدين الحكومي الخارجي. وقد كان من الطبيعي أن تظهر هذه الزيادة في الدين الحكومي، نظراً لتوقف تدفق الجزء الأهم من إيرادات الحكومة (إيرادات المقاصة)، ما دفع بالحكومة لزيادة اقتراضها من أجل الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها. ويظهر الشكل (12)، اعتماد الحكومة

وإعانات البطالة، وغيرها من النفقات الاستهلاكية. وبذلك فإن الإنفاق العام الحكومي في مجمله إنفاق استهلاكي، قد يحقق الهدف المنشود منه في المدى القصير، لكنه لن يحقق تنمية اقتصادية ونمو مستدام على المدى المتوسط والبعيد. وعلى أساس سنوي، بلغ العجز الكلي بعد المنح والمساعدات خلال العام 2020 حوالي 331.4 مليون شيكل (نحو 0.7% من الناتج المحلي الاسمي)، مقارنة بعجز بلغ نحو 288.7 مليون شيكل، خلال العام 2019. فيما بلغ العجز الكلي بعد المنح والمساعدات على أساس الالتزام، حوالي 3.9 مليار شيكل (7.6% من الناتج المحلي الاسمي)، مقارنة بعجز 2.7 مليار شيكل، خلال نفس فترة المقارنة.

4. المتأخرات

استطاعت الحكومة خلال الربع الرابع 2020 سداد ما يقارب 1.2 مليار شيكل من متأخرات رواتب وأجور موظفي القطاع العام، لكنها عجزت عن دفع حوالي 0.7 مليار شيكل من نفقات غير الأجور، وبلغت متأخرات النفقات التطويرية حوالي 134.1 مليون شيكل، و63.8 مليون شيكل متأخرات الإرجاعات الضريبية، فيما بلغت متأخرات المدفوعات المخصصة نحو 1.4 مليون شيكل. بالمحصلة، استطاعت الحكومة خلال الربع الرابع 2020، من دفع نحو 341.8 مليون شيكل من المتأخرات المتراكمة عليها سابقاً. وبذلك بلغ صافي المتأخرات المتراكمة على الحكومة حتى نهاية الربع الرابع 2020، حوالي 16.6 مليار شيكل (أو ما يعادل 4.5 مليار دولار)، منخفضة بنحو 6.1% مقارنة بنهاية الربع

⁹ تجدر الإشارة أن هذه النسب أولية قابلة للتعديل والتقيق، نظراً لكون بيانات الناتج المحلي الإجمالي بيانات تقديرية.

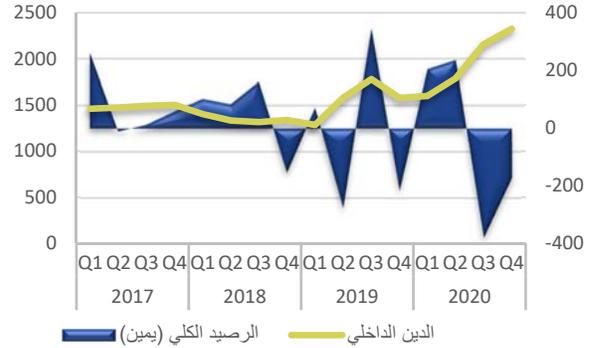
خلال الربع السابق، و73.8% خلال الربع المناظر. تجدر الإشارة أن قيمة الفوائد المدفوعة والمستحقة على الدين الخارجي الحكومي متدنية جداً مقارنة بتلك الخاصة بالدين الحكومي المحلي. ويعزى ذلك إلى طبيعة الدين الحكومي الخارجي الذي هو أقرب للمنح والقروض الحسنة منه للدين.

الائتمان الممنوح للحكومة

شهد الربع الرابع من العام 2020، بحسب بيانات سلطة النقد، ارتفاع الائتمان الممنوح للحكومة من قبل الجهاز المصرفي بنحو 8%، و41.9%، مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب، ليبلغ حوالي 2.2 مليار دولار، مشكلاً ما يقارب 14.1% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي¹⁰. الجدير ذكره أن معظم الزيادة في الائتمان الممنوح هي بعملة الشيكل، التي استحوذت على نحو 80.2% من هذا الائتمان، في حين بلغت حصة الدينار الأردني نحو 13.8%، والدولار الأمريكي نحو 4.9% خلال نفس الفترة. ويظهر توزيع الائتمان المحلي الحكومي بالعملة المختلفة، اعتماد الحكومة الفلسطينية على الاقتراض بالشيكل الإسرائيلي، وتجنبها الاقتراض بالعملة الأخرى، وذلك في محاولة منها لتجنب تقلبات أسعار الصرف، خاصة وأن الجزء الأعظم من إيراداتها ونفقاتها تتم بعملة الشيكل الإسرائيلي.

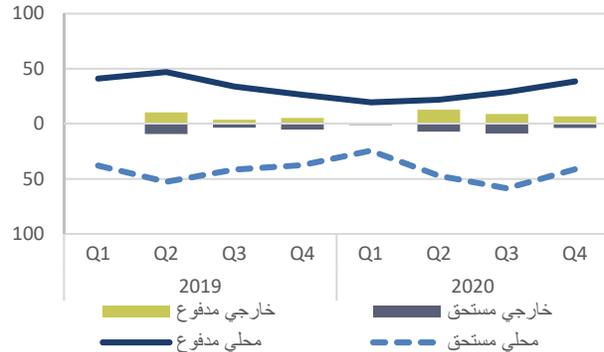
بشكل أساسي في تمويل العجز الكلي (بعد المنح والمساعدات) على الاستدانة من الجهاز المصرفي.

شكل 12: الدين العام الحكومي مقارنة بالوضع المالي للحكومة (مليون دولار)



وقد بلغت قيمة الفوائد الفعلية المدفوعة على الدين العام الحكومي خلال هذا الربع حوالي 45.2 مليون شيكل مقارنة بـ 37.6 مليون شيكل خلال الربع السابق، و31.6 مليون شيكل خلال الربع المناظر.

شكل 13: الفوائد المدفوعة والمستحقة على الدين الحكومي (مليون شيكل)



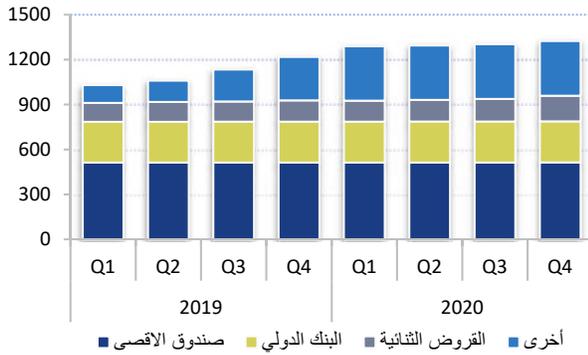
وبذلك شكلت الفوائد المدفوعة نحو 100.2% من تلك المستحقة خلال هذا الربع مقارنة بـ 55.7%

¹⁰ هناك اختلاف بسيط بين بيانات وزارة المالية وسلطة النقد وذلك لاشتمال بيانات وزارة المالية على القروض المقدمة من المؤسسات العامة الأخرى. في حين تقتصر بيانات سلطة النقد على القروض من المصارف فقط والمقدمة الفروقات.

الدين الحكومي الخارجي

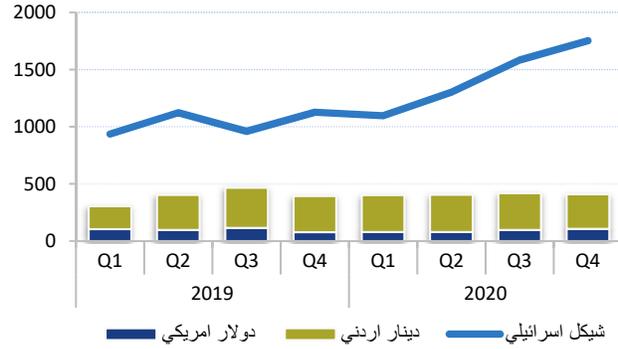
ارتفع الدين الحكومي الخارجي خلال هذا الربع بنسبة 1.7%، و8.8%، مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب، ليبلغ حوالي 1.3 مليار دولار، أو ما يعادل 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ويعزى هذا الارتفاع إلى القرض المقدم من البنك الوطني القطري الذي بلغ رصيده مع نهاية العام 2020 حوالي 250 مليون دولار.

شكل 16: الدين الحكومي الخارجي بحسب المصدر (مليون دولار)



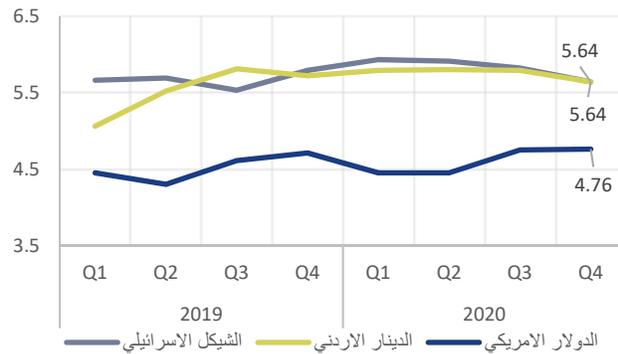
ويتوزع الدين الخارجي بين قرض مقدم من صندوق الأقصى بقيمة 513.3 مليون دولار، وقرض من البنك الدولي بقيمة 274.4 مليون دولار، وقرض ثنائية بقيمة 171.5 مليون دولار. فيما توزع باقي الدين الحكومي الخارجي البالغ 365.5 مليون دولار بين قروض مقدمة من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبنك القطري الوطني، والبنك الإسلامي للتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي، ومنظمة الأوبك، والصندوق الدولي للتطوير الزراعي.

شكل 14: توزيع الائتمان الممنوح للحكومة حسب العملة (مليون دولار)



وبلغ متوسط الفائدة على الاقتراض الحكومي بعملة الشيكل خلال هذا الربع نحو 5.64%، مقارنة بـ 5.82%، و5.79%، خلال الربع السابق والمناظر على الترتيب. فيما بلغ متوسط فائدة الاقتراض الحكومي بعملة الدينار الأردني نحو 5.64%، مقارنة بـ 5.79% و5.72% خلال نفس فترة المقارنة. أما متوسط الفائدة على الاقتراض الحكومي بعملة الدولار فقد بلغ خلال هذا الربع نحو 4.76%، مقارنة بـ 4.75%، و4.71%، خلال الربع السابق والمناظر.

شكل 15: متوسط فائدة الاقتراض الحكومي المحلي بحسب العملة (نسبة مئوية)



6. مؤشرات الدين العام الحكومي

تساهم مؤشرات الدين العام في فهم طبيعة العلاقة بين تطورات الدين الحكومي وأداء الاقتصاد الكلي بشكل عام ومالية الحكومة بشكل خاص. بالإضافة إلى دور هذه المؤشرات في تقييم تطورات الدين العام والقدرة على السداد وإدارة هذا الدين. بشكل عام تظهر هذه المؤشرات تراجعاً في أداء المالية العامة خلال الربع الحالي مقارنة بالفترات السابقة. ومن أبرز المؤشرات المستخدمة في تقييم وضع الدين العام الحكومي:

الدين العام الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الاسترشادية المهمة المستخدمة في تقييم مستوى الدين بالنسبة للنشاط الاقتصادي. وفي هذا السياق، تُظهر البيانات ارتفاع نسبة الدين العام الحكومي الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا الربع إلى نحو 23.5% مقارنة بنحو 21.7% خلال الربع السابق، ونحو 16.3%، خلال الربع المناظر.

شكل 17: الدين العام الحكومي نسبة للناتج المحلي الإجمالي



وترتفع هذه النسبة لتبلغ نحو 52.3% من الناتج المحلي الإجمالي عند إضافة المتأخرات المتراكمة على الحكومة، باعتبارها التزامات واجبة السداد. الجدير ذكره أن قانون الدين العام الفلسطيني حدد هذه النسبة عند 40% من الناتج المحلي الإجمالي كحد أعلى يجب عدم تجاوزها.

الدين العام الحكومي نسبة للإيرادات الحكومية

يعد ارتفاع هذه النسبة مؤشراً على ضعف قدرة الحكومة على السداد وزيادة عدد السنوات اللازمة لسداد الدين، إضافة إلى استنزاف الموارد المالية للحكومة وضعف قدرتها على تنفيذ مشاريع تطويرية. وقد بلغت نسبة الدين العام الحكومي إلى الإيرادات الحكومية الصافية خلال الربع الرابع 2020 نحو 103.4% مقارنة مع 121.9% خلال الربع السابق، و84.9% خلال الربع المناظر 2019.

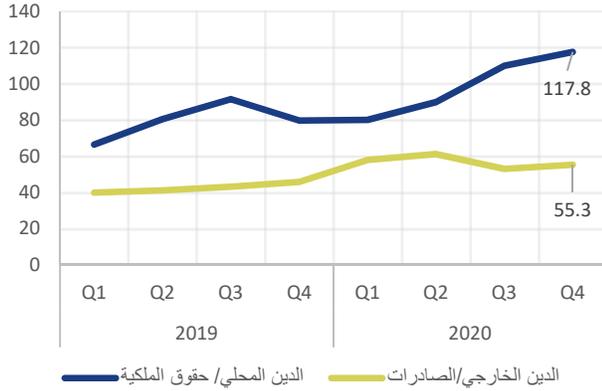
شكل 18: الدين العام الحكومي نسبة للإيرادات الحكومية



وقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تخفيض هذه النسبة إلى 90.9% خلال هذا الربع. وهذا مؤشر على أهمية دور المنح والمساعدات في تحديد قدرة الحكومة على سداد ديونها والوفاء بالتزاماتها.

النسبة في فلسطين نحو 55.3% خلال الربع الرابع 2020، مقارنةً بنسبة 53%، و45.8%، خلال الربع السابق والمناظر، على الترتيب. غير أنه ونظراً لغياب العملة الوطنية فان ارتفاع أو انخفاض هذه النسبة لن يحدث أثراً كبيراً في حجم الاحتياطيات بالعملة الأجنبية في الحالة الفلسطينية. كما أن الجزء الأكبر من التجارة الخارجية يتم مع إسرائيل وعملة الشيكل.

شكل 19: الدين الحكومي نسبة إلى الصادرات وصافي حقوق ملكية المصارف



وهو ما يشير أيضاً إلى ضعف الوضع المالي للحكومة، وذلك لارتهاؤه بتطورات الأوضاع السياسية والظروف الاقتصادية سواء المحلية أو الخارجية للبلدان المانحة. كذلك تظهر هذه المؤشرات الصعوبات التي واجهت المالية العامة، وشح الموارد بسبب أزمة أموال المقاصة.

الدين الحكومي المحلي نسبة لصافي حقوق ملكية المصارف

يقيس هذا المؤشر درجة تعرض القطاع المصرفي تجاه الحكومة، ومدى حساسية هذا القطاع لأداء المالية العامة، وقدرته على تحمل الصدمات الناجمة عن تأخر الحكومة في سداد الدين الحكومي المحلي، حيث أن انخفاضها يقلل من مخاطر الديون الحكومية على المصارف، والعكس صحيح. وقد ارتفعت هذه النسبة خلال الربع الرابع 2020، لتبلغ نحو 117.8%، مقارنةً بنحو 110.1% في الربع السابق، ونحو 79.8% خلال الربع المناظر. ويعزى ارتفاع هذه النسبة إلى الاقتراض الحكومي المفرط من القطاع المصرفي نتيجةً لأزمة المقاصة وبالتالي ارتفاع الدين الحكومي المحلي بشكل ملحوظ ما يعني زيادة تعرض القطاع المصرفي للحكومة.

الدين الحكومي الخارجي نسبة إلى الصادرات

يقيس هذا المؤشر قدرة الدولة على توفير العملات الأجنبية اللازمة لسداد الديون الخارجية. ويشير ارتفاعه إلى أن جزءاً كبيراً من الإيرادات بالعملة الأجنبية يستخدم لسداد هذا الدين. وقد بلغت هذه

الملاحق

جدول 1: الإيرادات الحكومية وفق الأساس النقدي والالتزام (مليون شيكل)

2020				2019				
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
4734.7	-	1150	2157.2	3033.9	2852.3	391.0	1591.7	إيرادات المقاصة (نقدي)*
2182.8	1959.3	1784.3	2164.5	2189.7	2197.9	2143.7	2139.8	إيرادات المقاصة (التزام)
1057.7	958.6	865.9	945.8	936.1	953	912.3	884.9	الجمارك
466.8	405.1	426.2	539.8	540	555.1	499.5	552.6	ضريبة القيمة المضافة
636.8	598.4	476	652.4	689.1	673.6	636.2	629.2	ضريبة المحروقات
21.5	-2.8	16.2	26.5	24.5	16.2	95.7	73.1	أخرى**
629.3	559.3	473.7	861.5	679.6	635.7	570.2	847.1	الإيرادات الضريبية (نقدي / التزام)
131.3	116.1	86.6	309.3	153.2	134.8	149.3	309.6	ضريبة الدخل
279.6	247.0	216.1	309.2	266.4	244.6	241.8	328.7	ضريبة القيمة المضافة
130.9	107.6	96.2	182.4	191.3	188.0	134.1	150.7	الجمارك
1.2	1.2	1.2	1.7	1.5	1.3	0.4	1.0	مكوس المشروبات
83.9	86.5	72.6	48.3	65.9	65.9	43.6	46.1	مكوس السجائر
2.4	0.9	1.0	10.6	1.3	1.1	1.0	11.0	ضريبة الأملاك
71.8	74.4	39.3	150.3	56.9	61.4	54.1	154.8	المتحصلات المخصصة
454.9	368.8	114.3	335.9	284	324.6	245.3	421.7	الإيرادات غير الضريبية (نقدي / التزام)
72.3	95.0	41.9	90.3	82.7	75.1	71.6	92.7	رسوم تأمين وخدمات صحية
43.6	41.6	28.6	31.3	36.5	38.6	24.4	36.9	رسوم مواصلات
39.0	30.3	13.2	19.5	40.5	29.5	30.5	28.9	رسوم سلطة الأراضي
73.1	160.6	0.6	0.9	0.8	0.9	1.1	112.5	رخص مزاوله المهنة
174	41.1	29.7	152.7	122.9	179.5	117	146.9	أخرى
52.9	0.2	0.3	41.2	0.6	1	0.7	3.8	عوائد استثمارية
289.5	398.9	698.5	285.1	407.1	625.3	467.6	245.7	المنح والمساعدات الخارجية (نقدي / التزام)*
51.3	62.2	59.6	114.4	192.0	110.8	61.9	127.3	الإرجاعات الضريبية (نقدي)
115.0	76.1	55.3	145.3	249.2	130.5	79.4	166	الإرجاعات الضريبية (التزام)
5890.7	1002.6	1777.3	3505.4	4054.4	3874.0	1261.2	3015.7	إجمالي الإيرادات العامة (نقدي)
6180.2	1401.5	2475.8	3790.5	4461.5	4499.3	1728.8	3261.4	إجمالي الإيرادات العامة والمنح (نقدي)
6128.9	1339.3	2416.2	3676.1	4269.5	4388.5	1666.9	3134.1	إجمالي صافي الإيرادات العامة والمنح (نقدي)
3.33	3.41	3.50	3.48	3.51	3.53	3.60	3.66	متوسط سعر الصرف الفعلي (شيكال لكل دولار أمريكي)

* تتساوى كافة بنود الإيرادات وفق الأساس النقدي وأساس الالتزام باستثناء إيرادات المقاصة الإرجاعات الضريبية.

** بند أخرى يشمل ضريبة الشراء وضريبة الدخل.

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

جدول 2: النفقات الحكومية وفق الأساس النقدي والالتزام (مليون شيكل)

2020				2019				
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
الأساس النقدي								
3042.1	1251.0	565.5	1510.4	2423.1	1268.5	995.0	1290.8	الأجور والرواتب
2522.3	1257.3	812.6	1009.7	1972.4	1337.0	1220.7	1130.0	نفقات غير الأجور
117.7	35.5	29.0	41.0	142.0	41.9	31.9	31.3	مساهمات اجتماعية
518.7	184.3	126.2	161.1	526.7	264.3	253.4	230.0	استخدام السلع والخدمات
1822.9	997.6	614.3	787.0	1258.6	987.4	876.1	819.1	تحويلية
216.1	262.5	196.0	144.4	231.4	271.8	272.7	148.4	مساعدات اجتماعية
277.9	163.5	70.8	126.2	153.5	146.1	147.1	149.8	مساعدات للعوائل الغير مقتدرة
66.9	33.4	17.2	52.0	53.6	28.5	19.0	28.9	إعانات البطالة
922.5	489.1	299.8	457.4	754.2	502.4	423.8	478.0	فوائد الضمان الاجتماعي (المعاشات المدنية والعسكرية)
339.6	49.2	30.6	6.8	65.9	38.6	14.2	14.0	أخرى
17.8	2.3	8.4	0	13.5	5.9	2	8.5	رأسمالية صغرى
45.2	37.6	34.7	20.6	31.6	37.5	57.3	41.1	دفعات الفائدة
38.5	28.8	21.9	19.5	26.4	33.8	47	41.1	المحلية
6.7	8.8	12.8	1.1	5.2	3.7	10.3	0	الخارجية
802.6	-31.4	69.7	324.5	286	373.5	259.7	218.9	صافي الإقراض
248.6	133.1	115.1	75.3	237.8	164.9	158.7	150.4	النفقات التطويرية
70.5	27.5	31.3	53.1	102.6	51.4	26.5	79.8	المدفوعات المخصصة
6686.1	2637.5	1594.2	2973	5021.9	3195.3	2660.6	2869.9	النفقات العامة
أساس الإلتزام								
1833.5	1736.2	1651.3	1665.5	1733.3	1678.0	1588.5	1650.7	الأجور والرواتب
3189.5	2082.6	1613.8	1218.6	2463.0	1829.6	1777.9	1463.2	نفقات غير الأجور
169.5	170.9	165.3	165.2	164.3	163.9	165.6	163.1	مساهمات اجتماعية
1106.2	515.5	424.4	215.5	927.3	512.0	534.5	317.6	استخدام السلع والخدمات
1824.3	1303.7	947.0	811.9	1307.2	1095.2	1004.4	932.3	تحويلية
355.8	295.8	266.1	145.1	234.1	274.7	276.0	149.5	مساعدات اجتماعية
315.8	195.5	127.5	126.4	157.8	146.5	147.4	149.8	مساعدات للعوائل الغير مقتدرة
51.5	51.5	51.5	52.0	53.7	28.5	19.0	28.9	إعانات البطالة
965.7	664.4	456.3	463.4	782.3	583.0	530.9	574.7	فوائد الضمان الاجتماعي (المعاشات المدنية والعسكرية)
134.1	96.5	44.8	24.9	77.9	59.9	35.3	29.4	أخرى
44.4	25.0	22.8	0.5	21.4	13.4	11.4	12.2	رأسمالية صغرى
45.1	67.5	54.3	25.5	42.8	45.1	62	38	دفعات الفائدة
41.3	58.6	47.2	24.4	37.5	41.5	52.6	37.9	المحلية
3.8	8.9	7.1	1.1	5.3	3.6	9.4	0.1	الخارجية
802.6	-31.4	70.8	324.5	286	373.5	258.9	218.9	صافي الإقراض
382.7	245.1	176.8	148	382.1	287.8	289.6	255.5	النفقات التطويرية
71.8	74.5	39.4	150.2	56.9	61.3	54.2	154.8	المدفوعات المخصصة
6280.1	4107	3552.1	3506.8	4921.3	4230.2	3969.1	3743.1	النفقات العامة

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

جدول 3: خلاصة الوضع المالي للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

2020				2019				
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
الأساس النقدي								
-598.1	-1564	237.5	493.3	-921.7	732.8	-1302.6	168.9	الرصيد الجاري
-846.7	-1697.1	122.4	418	-1159.5	567.9	-1461.3	18.5	الرصيد الكلي قبل المساعدات
-557.2	-1298.2	820.9	703.1	-752.4	1193.2	-993.7	264.2	الرصيد الكلي بعد المساعدات
أساس الإلتزام								
-2673.6	-976.2	-1019.0	8.1	-1578.2	-853.3	-745.6	-90	الرصيد الجاري
-3056.3	-1221.3	-1195.8	-139.9	-1960.3	-1141.1	-1035.2	-345.5	الرصيد الكلي قبل المساعدات
-2766.8	-822.4	-497.3	145.2	-1553.2	-515.8	-567.6	-99.8	الرصيد الكلي بعد المساعدات

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

جدول 4: المتأخرات على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

2020				2019				
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
667.4	485.2	801	209	490.2	492.7	556.7	333.4	غير الأجور
1208.5-	825.1	1085.8	155	-689.8	409.6	593.6	359.9	الأجور والرواتب
134.1	112	61.7	72.5	144.4	122.9	130.8	105.0	النفقات التطويرية
63.8	13.7	-4.3	30.9	57.3	19.6	17.6	38.5	الإرجاعات الضريبية
1.4	47.1	8.1	97.2	-45.6	9.9	27.6	75.1	مدفوعات مخصصة
-341.8	1483.1	1952.3	564.6	-43.5	1054.7	1326.3	911.9	إجمالي المتأخرات

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

جدول 5: الفوائد المدفوعة والمستحقة على الدين العام الحكومي (مليون شيكل)

2020				2019				
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
45.2	37.6	34.7	20.6	31.6	37.5	57.3	41.1	إجمالي الفوائد المدفوعة
38.5	28.8	21.9	19.5	26.4	33.8	47.0	41.1	الفوائد المحلية
6.7	8.8	12.8	1.1	5.2	3.7	10.3	0.0	الفوائد الخارجية
45.1	67.5	54.3	25.5	42.8	45.1	62.0	38.0	إجمالي الفوائد المستحقة
41.3	58.6	47.2	24.4	37.5	41.5	52.6	37.9	الفوائد المحلية
3.8	8.9	7.1	1.1	5.3	3.6	9.4	0.1	الفوائد الخارجية

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

جدول 6: الدين العام الحكومي (مليون دولار)

2020				2019				
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
3649.3	3460.1	3081	2886.3	2795	2,914.8	2,637.1	2,315.2	الدين العام الحكومي (مليون دولار)
4471.0	4858.6	4483	3993.2	3899.8	4085.3	3906.1	3599.8	المتأخرات التراكمية (مليون دولار)
1324.7	1302.8	1294.1	1289	1217.9	1,134.4	1,060.1	1,030.5	الدين الحكومي الخارجي (مليون دولار)
8.5	8.2	9	7.6	7.1	6.7	6.3	6.2	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
52.6	47.9	53.9	57.3	54.1	53.1	56.4	56.6	نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى الدين الخارجي
2324.6	2,157.3	1,786.9	1597.3	1577.1	1,780.4	1,577.0	1,284.7	الدين الحكومي المحلي (مليون دولار) *
15.0	13.6	12.5	9.5	9.2	10.6	9.4	7.7	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
1482.8	1441.6	1338.9	1307.4	1234.9	1,404.5	1,151.7	838.7	ديون قصيرة الأجل (مليون دولار)
841.8	715.7	448.0	289.9	342.2	375.9	425.3	446.1	ديون طويلة الأجل (مليون دولار)
متوسط سعر الفائدة على الائتمان المصرفي الممنوح للحكومة (نسبة مئوية)								
5.64	5.79	5.80	5.79	5.72	5.81	5.52	5.06	الدينار الأردني
5.64	5.82	5.91	5.93	5.79	5.53	5.69	5.66	الشيكل الإسرائيلي
4.76	4.75	4.45	4.45	4.71	4.61	4.30	4.45	الدولار الأمريكي
حصة العملات المختلفة من الائتمان المصرفي الممنوح للحكومة (نسبة مئوية)								
80.2	78.2	75.4	72.2	73.1	66.4	72.6	74.5	الشيكل الإسرائيلي
4.9	4.8	4.6	5.2	5	8	6.2	8.3	الدولار الأمريكي
13.8	15.9	18.8	21.3	20.6	24.2	19.8	16	الدينار الأردني
أهم مؤشرات الدين العام الحكومي (نسبة مئوية)								
23.5	21.7	21.4	17.0	16.3	17.3	15.7	13.9	الدين العام الحكومي نسبة للناتج المحلي الإجمالي
52.3	52.0	52.5	40.6	39.1	41.6	39.0	35.4	الدين العام الحكومي بما يشمل المتأخرات المترجمة نسبة للناتج المحلي الإجمالي
103.4	121.9	126.4	74.0	84.9	101.7	147.6	73.5	الدين العام الحكومي نسبة للإيرادات العامة
90.9	103.2	98.8	68.2	73.9	84.0	117.5	67.5	الدين العام الحكومي نسبة للإيرادات العامة والمنح
55.3	53.0	61.3	58.0	45.8	43.2	41.1	39.9	الدين الحكومي الخارجي نسبة لأجمالي الصادرات
117.8	110.1	90.0	80.2	79.8	91.7	80.6	66.5	الدين الحكومي المحلي نسبة إلى حقوق الملكية للمصارف
بنود تذكيرية (مليون دولار)								
**4041	3865.4	3388.5	4239.3	4439.9	4315.4	4205.8	4172.4	الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية
**659.8	659.8	519	555.5	722.5	646.8	644.5	645.5	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)
697.1	624.6	698.1	738.7	658.4	602.7	598	583.1	الاحتياطيات الرسمية (1)

(1) تشمل احتياطيات العملة لدى سلطة النقد الفلسطينية باستثناء الدينار الأردني مضافاً إليها أية سندات خارج فلسطين تمتلكها سلطة النقد.

* لا بد من الإشارة أن قيمة الدين الحكومي المحلي للربع الثالث 2019، تمثل السقف المتاح للحكومة خلال هذا الربع ولا تمثل الدين القائم.

** تقديرات فريق البحث في سلطة النقد.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، بيانات غير منشورة.

وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، 2020.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، 2020.